الاهتمامات البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

د. قالون جيلالي

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي - جامعة أحمد دراية ، الجزائر

من المسلّم به أن الاستثمار في المشاريع البيئية من طرف القطاع العام أو الخاص يكون حتما في ظل السياسة الاقتصادية البيئية العامة للدولة، وعليه يستوجب الأمر أن يكون سلوك الفاعلين الاقتصاديين في نفس اتجاه تلك السياسة.

لهذا سنبحث في هذا المقال عن مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالممارسات البيئية الجيدة بصفة عامة، من خلال اعتماد نظم الإدارة البيئية أو القيام باستثمارات بيئية جديدة أو القيام بأية مبادرة أخرى تُفسّر على أنها خطوة نحو كسب صداقة البيئة.

يمكن بلورة إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي: **ما مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالممارسات البيئية الجيدة؟** للإجابة عن هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مكانة الاهتمامات البيئية في الأنظمة الإدارية بالمؤسسات الاقتصادية؟

– ما هي مختلف مجالات التزام المؤسسات بتنفيذ المشاريع البيئية في الجزائر؟

للإجابة عن ذينك السؤالين تم تفريع المقال إلى محورين نعالجهما في الآتي:

أولاً – الاهتمامات البيئية في نظم إدارة المؤسسات الاقتصادية:

تجدر الإشارة بداية إلى أن إدراك مؤسسات الأعمال للمعنى العميق للتنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، جعلها تفكر في إدراج أو إدماج الاعتبارات البيئية في أنشطتها المختلفة الإدارية منها والفنية. ولعل أهم أدوات هذا الدمج هو إقامة منظومة إدارة بيئية، ستعمل على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة[1].

مفهوم الإدارة البيئية:

يمكن تعريف الإدارة البيئية على أنها: « الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياستها »[2].

[1] مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، ط1، دار دجلة، عمان، 2014، ص 259.

[2] مطانيوس مخلول، عدنان غانم، « **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة** »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 25، ع 2، 2009، ص 35.

وتُعنى الإدارة البيئية بالتعديلات المطلوبة في نظم المؤسسات بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثرا وفعالا فيها، ويظهر ذلك في الهيكل التنظيمي للمؤسسة من حيث المسؤوليات والمهام... بهدف تحسين أداء المؤسسة وخفض أثارها البيئية أو منعها تماما[1].

من التعريفين السابقين نستنتج ما يلي:

معنى الإدارة البيئية يشبه المعنى العام لمفهوم الإدارة؛ وعليه نتوقع أن تطبيقها يعتمد على عناصر العملية الإدارية التقليدية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق، الرقابة).

تنفيذ الإدارة البيئية يتطلب إجراء تعديلات في تنظيم المؤسسة، وعليه يُفهم ضمنيا بأن الإدارة البيئية هي جزء من الإدارة الكلية للمؤسسة.

يمكن تشبيه الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية من حيث تشابكها مع الإدارة الكلية للمؤسسة، وقيامها بوظائف مختلفة، واحتياجها لوسائل وإمكانات مادية وبشرية ومالية كنظام؛ لهذا فإن تطبيق الإدارة أو ممارسة الإدارة البيئية يستوجب النظر إليها **كنظام**.

يجمع مفهوم الإدارة البيئة بين مفهومي البيئة والإدارة التقليدية للمؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): العلاقة بين الإدارة والبيئة ونظام الإدارة البيئية

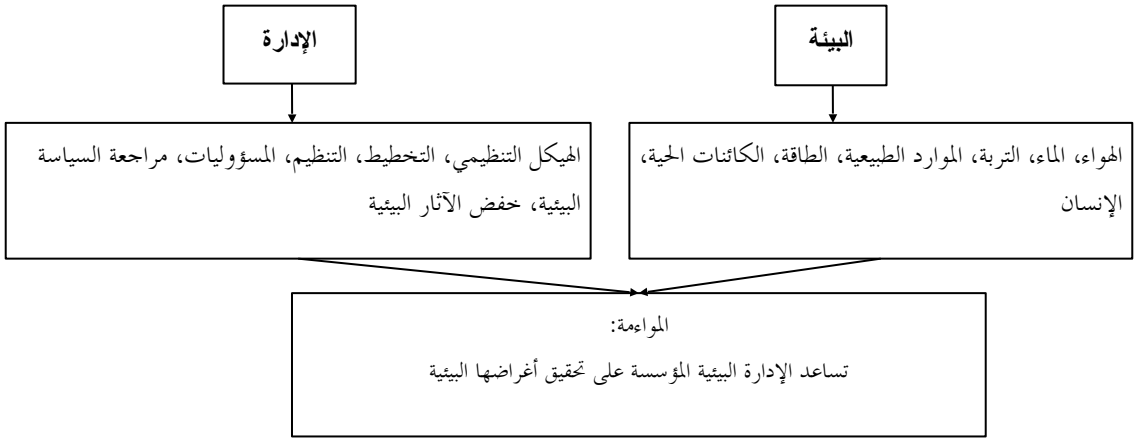

المصدر: مطانيوس مخلول، عدنان غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[1] جوادي نور الدين وآخرون، « **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص 451.

الشكل رقم (2): مكونات عائلة الإيزو 14000

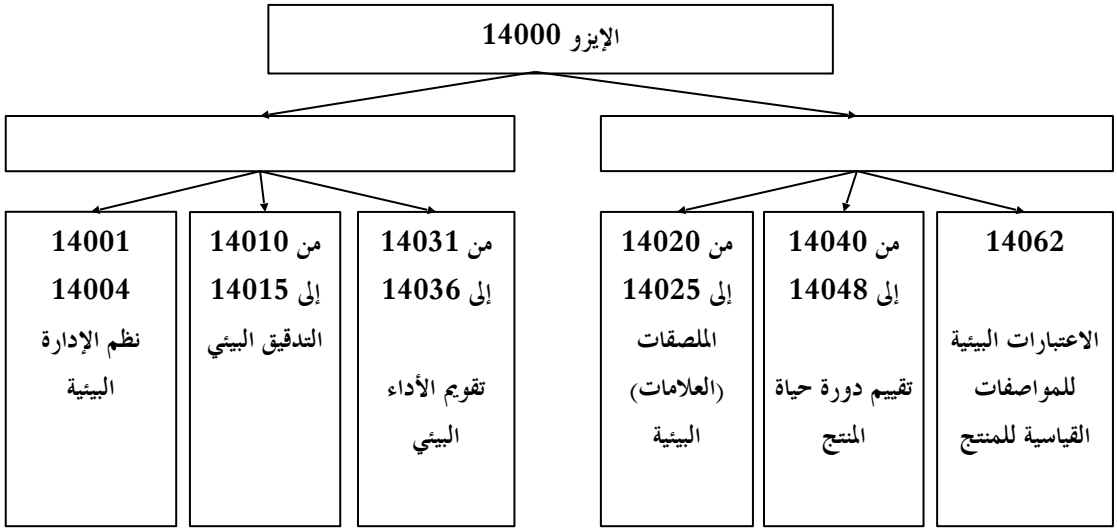

المصدر: شتوح وليد، « **مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية** »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 7، ع 2، 2014، ص 6. (**بتصرف**)

نظام الإدارة البيئية:

يمكن تعريف نظام الإدارة البيئية على أنه: « هو جزء من منظومة إدارية شاملة لمؤسسة ما، وهو يشمل البناء التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات ومصادر تطبيق والمحافظة على الأداء البيئي الجيد، وتشمل أوجه الإدارة التي تخطط وتنمي وتطبق وتراجع وتحافظ على السياسة البيئية وأغراضها وأهدافها »[1].

تتعدد نظم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات ونذكر منها ما يلي[2]:

- المواصفة القياسية الدولية (ISO 14000)
- المواصفة الأوربية: إدارة البيئة وخطة التدقيق الأوربي (EMAS)
- المواصفة البريطانية (BS – 750)
- المواصفة الفرنسية (NF X 30–200)

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، « **نظام الإدارة البيئية EMS والمواصفة القياسية ISO 14000 وتطبيقهما في الوطن العربي** »، ورقة بحثية، مقدمة إلى اشغال ندوة التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 7 -11 ماي 2005، ص 3.

[2] عبد الرحيم علام، **مقدمة في الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 6. **[على الخط]**، تمت زيارته يوم 25/09/2017 على الساعة 22:00، متاح على الرابط: *www.tkne.net/vb/attachment.php?attachmentid=16074*

وتتكون هذه النظم من مجموعة من المعايير والمقاييس وأدلة الإجراءات، ولعل أشهرها هو نظام (ISO 14000).

المواصفة القياسية (ISO 14000):

قامت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بإصدار المواصفة الدولية (ISO 14000: 1996) التي قدمت عناصر نظام إدارة بيئية تتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى، بما يساعد المؤسسة على التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والبيئية. وتنقسم هذه المواصفة إلى عدة عائلات فرعية هي:

منافع اعتماد نظام الإدارة البيئية (ISO 14000):

يترتب على اعتماد نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 مزايا عدة نذكر بعضها في الآتي[1]:

– زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة في الأسواق ذات المتطلبات البيئية الكبيرة؛

– تحسين سمعة وصورة المؤسسة؛

– التحسين المستمر في منتجات وخدمات المؤسسة؛

– الحفاظ على البيئة من حيث ترشيد استهلاك الطاقة والموارد، والحد من التلوث، وإيجاد بيئة عمل نظيفة وآمنة.

معوقات اعتماد نظام الإدارة البيئية (ISO 14000):

هناك جملة من التحديات والمعوقات التي تحول دون اعتماد وتطبيق نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 نذكر بعضها في النقاط أدناه[2]:

– نقص الوعي البيئي لدى الإدارة الصناعية،

– نقص الضغوطات الكافية لحمل المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية؛

– نقص الموارد التكنولوجية اللازمة للانتقال نحو الأنشطة النظيفة؛

– نقص في توافر الكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال أنظمة البيئة؛

---

[1] عبد اللطيف عامر، طالبي رياض، « **دور معايير التقييس ISO في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الاسمنت بعين الكبيرة** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص 422.

[2] **المرجع نفسه**، ص 423.

– ضعف الآليات أو الأجهزة المعنية بقضايا البيئة.

ثانياً – واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بالممارسات البيئية الجيدة في الجزائر:

شهادة الإيزو 14001 في المؤسسات الجزائرية:

تشير الإحصاءات إلى أنه إلى غاية سنة 2000 لم تحصل بعد أية مؤسسة جزائرية على إشهاد الإيزو 14001، والفاتحة كانت سنة 2003 بحصول ثلاث مؤسسات على الإيزو 14001: إصدار 1996. والجدول أدناه يوضح تطور عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 14001 مقارنة مع ثلاث دول هي: مصر، تونس، المغرب.

الجدول رقم (1): عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الإيزو 14001 إصدار 2004 مقارنة مع ثلاث دول عربية أخرى

السنة / الدولة	ديسمبر 2005	ديسمبر 2006	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008
الجزائر	6	6	7	24
مصر	354	379	306	410
تونس	26	37	30	–
المغرب	30	50	67	102

المصدر: شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تعتبر من أقل الدول التي توجد بها مؤسسات متحصلة على إشهاد الإيزو 14001 مقارنة بدول المغرب العربي، ولا نستطيع أن نقدم حكما بشأن قلة اهتمام إدارة المؤسسات بذلك، وإنما ربما يُعزى ذلك إلى كون أغلب صادرات الجزائر من البترول ومشتقاته، وبالتالي لا يوجد تصدير محسوس من طرف باقي المؤسسات الأخرى، ربما لكون عدد المؤسسة قليلة أو أن إمكاناتها لا تسمح لها بولوج الأسواق الخارجية، بمعنى أنه يصعب عليها غزو الأسواق الدولية دون الاهتمام بالمتطلبات البيئية على مستوى المؤسسة أو المنتجات والخدمات وذلك أن تلك الأسواق حساسة جدا في هذا الشأن كما أن المؤسسات الفاعلة فيها رائدة في ذلك.

مجالات التزام المؤسسات بتنفيذ المشاريع البيئية في الجزائر :

نحاول في الجدول أدناه تلخيص واقع اهتمام بعض المؤسسات بالقضايا البيئية في الجزائر على أي شكل ممكن يمكن تفسيره على أنه ممارسات بيئية جيدة في صالح البيئة، حيث نبين اسم (مجال) النشاط أو المشروع وفق ما جاء في النقطة السابقة حول مجالات الاستثمار في المشاريع البيئية، وفي العمود الثاني نحدد شكل الممارسة البيئية، ثم اسم المؤسسة القائمة به، وفي العمود الرابع نوضح نوع نظم الإدارة البيئية المعتمدة مع العلم أن الإشارة (/) تعني لا نعلم ذلك.

الجدول رقم (٢) : يبين مجالات التزام المؤسسات بتنفيذ المشاريع البيئية في الجزائر

مجال النشاط (المشروع البيئي)	شكل الممارسة البيئية	المؤسسة الملتزمة بالمشروع البيئي	نظم الإدارة البيئية المعتمدة / شهادات أخرى
الطاقة	تخفيض استهلاك الطاقة	الديوان الوطني للتطهير	ISO 14001
إدارة النفايات	معالجة الورق، البلاستيك، خراطيش الحبر		
إدارة المياه	معالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها في الأنشطة		
الزراعة	إعادة استعمال الوحل		
الطاقة	استبدال محركات كهربائية هادة للطاقة بأخرى اقتصادية	شركة الاسمنت لعين الكبيرة بسطيف	ISO 14001
إدارة النفايات	معالجة وتثمين النفايات الصناعية (نفايات حديدية، أشرطة مطاطية، بطاريات، زيوت)		
الماء	استبدال مصفاة كهربائية بأخرى قماشية نتج عنه اقتصاد في كمية المياه المستخدمة		
الحد من التلوث	معالجة الانبعاثات الجوية بفضل تغيير نوعية المصفاة		
الحد من التلوث	– التخلي عن المواد الملوثة في تكوين أسس العطور – التخلي عن استعمال غاز CFC (الكلوروفلوروكربون) منذ 1998	شركة عطور وورود	ISO 9001
الصناعة	استعمال مواد غير ملوثة للبيئة – إعادة تدوير تلك المواد واستعمالها إنتاج علب المنتجات الغذائية		
الأبنية الخضراء	استغلال الظروف الطبيعية للمنطقة في الهندسة المعمارية للمباني		

المساحات الخضراء	إيجاد مساحات خضراء بين وحدات الإنتاج		
جو العمل	حضر التدخين في أماكن العمل منذ 1998.		
خفض التلوث	تخفيض انبعاث ثاني اكسيد الكبريت	مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات	/
إدارة النفايات	إنجاز مركب طمر تقني مخصص لاستقبال النفايات		
خفض التلوث	استخدام رواصد لتحليل الانبعاثات الغازية	مركب إنتاج الأسمدة بعنابة ASMIDAL	/
خفض التلوث	– تركيب أنظمة نزع الغبار في مصنع الحديد – استخدام مرشحات كهربائية وتركيب تصفية المياه المستعملة – إنشاء مخبر لتحليل النفايات السائلة	مركب صناعة الحديد بعنابة ISPAT	/
خفض التلوث	إنجاز محطة تصفية	مدبغة (TAMEG) بالرويبة	/

الجدول رقم (٢) : يبين مجالات التزام المؤسسات بتنفيذ المشاريع البيئية في الجزائر(تابع)[١]

مجال النشاط (المشروع البيئي)	محتوى النشاط (المشروع) البيئي	المؤسسة الملتزمة بالمشروع البيئي	نظم الإدارة البيئية المعتمدة / شهادات أخرى

[١] بالترتيب:
- شتوح وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.
- بروش زين الدين، دهيمي جابر، « **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات: دراسة حالة شركة الإسمنت** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص ص 664 - 670.
- جوادي نور الدين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 455، 456.
- موساوي عمر، بالي مصعب، « **إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص ص 444 - 445.
- راشي طارق، « **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاك بتبسة** »، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2010/2011، ص ص 236 – 241.

خفض التلوث	تحديث العتاد المضاد للتلوث وتحسينه	مصانع الإسمنت ب : مفتاح، زهانة، حمة بوزيان	/
خفض التلوث	معالجة الغازات المشتعلة واستعادتها وإعادة ضخها	سوناطراك	/
معالجة النفايات	إنشاء محطات لاستخلاص الزيوت		
الماء	معالجة المياه واستعادتها		
إدارة النفايات	تصفية المياه واستعادتها لاستخدامها في الفلاحة		
إدارة النفايات	إنجاز ٣ محطات لاستخلاص في أحواض بركاوي، قلال، بن كحلة		
الماء	معالجة المياه المختلطة بالنفايات الصناعية		
الطاقة (كهرباء وغاز)	خفض استهلاك الطاقة بعد اعتماد آلية الإنتاج النظيف	شركة مناجم الفوسفات بتبسة SOMPHOS	ISO 14000
الماء	خفض استهلاك الماء بعد اعتماد تكنولوجيا حديثة مخفضة للهدر		
خفض تلوث الهواء	تركيب مصافي لحد من تطاير الغبار		
خفض التلوث	بيع الفضلات الصلبة بأسعار مشجعة من خلال التعاقد مع شركات لإعادة استعمالها		
خفض التلوث	التعاقد مع شكرة نفطال من اجل التخلص من الزيوت المستعملة		

إن أحسن تعبير التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالممارسات البيئية الجيدة بصفة عامة يكون فقط عن طريق اعتماد نظم الإدارة البيئية؛ حيث يترتب عن ذلك تحقيق جملة من الفوائد أهمها : تحسين سمعة وصورة المؤسسة، وهو ما يزيد بدوره من القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة في الأسواق ذات المتطلبات البيئية الكبيرة. كما تلتزم العديد من المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ المشاريع البيئية في الجزائر وذلك في عدة مجالات أهمها : الطاقة، المياه، تدوير النفايات، خفض التلوث، الأبنية، الزراعة.

قائمة المراجع :

1. بروش زين الدين، دهيمي جابر، « **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات : دراسة حالة شركة الإسمنت** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

2. جوادي نور الدين وآخرون، « **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر : دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

3. **دليل الممارسات البيئية والاجتماعية الجيدة**. [**على الخط**]، تمت زيارته يوم 27/09/2017 على الساعة 18:20. متاح على الرابط: http://www.indh.ma/pdf_manuels/ManuelAR2.pdf

4. راشي طارق، « **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاك بتبسة** »، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، مدرسة الدكتوراه إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2010/2011.

5. شتوح وليد، « **مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية** »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 7، ع 2، 2014.

6. عبد الرحيم علام، **مقدمة في الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005. [**على الخط**]، تمت زيارته يوم 25/09/2017 على الساعة 22:00، متاح على الرابط: www.tkne.net/vb/attachment.php?attachmentid=16074

7. عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، « **نظام الإدارة البيئية EMS والمواصفة القياسية ISO 14000 وتطبيقهما في الوطن العربي** »، ورقة بحثية، مقدمة إلى اشغال ندوة التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 7 -11 ماي 2005.

8. عبد اللطيف عامر، طالبي رياض، « **دور معايير التقييس ISO في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الاسمنت بعين الكبيرة** »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

9. مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، ط1، دار دجلة، عمان، 2014.

10. مطانيوس مخلول، عدنان غانم، « نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 25، ع 2، 2009.

11. موساوي عمر، بالي مصعب، « إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية »، مجمع بحوث، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.